إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الباحث الأول: شقراني محمد	الباحث الثاني: منداسي ضيف الله
جامعة الجلفة، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية، الجزائر	جامعة الجلفة، الجزائر
Email: m.chegrani@univ-djelfa.dz	Email: mendassi600@gmail.com

The problem of financing small and medium enterprises in Algeria

تاريخ الاستلام: 2023/01/01 تاريخ القبول: 2023/04/07 تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص: بلغة الدراسة

يمثل ضعف الوصول للتمويل والخدمات المالية واحدا من أهم الأسباب التي دائما ما يتم الإشارة إليه كعائق رئيسي لعدم تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لرؤية أصحاب المشاريع أنفسهم، حيث أنه بالرغم من تخصيص موارد مالية لتلك المؤسسات تبلغ أحيانا مستويات كبيرة ، تبقى هذه المؤسسات غير قادرة على الوصول لتلك الموارد والاستفادة منها، مما يحد من نشاطها أو يدفعها إلى الزوال والاندثار.

في هذا الإطار تحاول هذه الورقة البحثية استعراض إستراتيجية الجزائر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز مشاكلها وعوائق تمويلها في ظل غياب نظام مالي واضح يساير التطور الكمي والنوعي لهذا النوع من المؤسسات.

كما توصلت هاته الدراسة إلى أن معدل تزايد أعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدودا، للندرة النسبية للموارد الخاصة التي تساعدها على تغطية حاجياتها الاستغلالية والتوسعية، كما أوصت الدراسة إلى خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات المالية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، هيئات الدعم، الجزائر.

Abstract:

Poor access to finance and financial services is one of the most important reasons that are always referred to as a major obstacle to the lack of development of the small and medium enterprises sector according to the vision of the entrepreneurs themselves, as despite the allocation of financial resources to these institutions that sometimes reach large levels, these institutions remain unable to Access to and benefit from those resources, which limits their activity or pushes them to extinction.

In this context, this paper attempts to review Algeria's strategy in supporting and financing small and medium enterprises and highlighting their problems and financing obstacles in the absence of a clear financial system that keeps pace with the quantitative and qualitative development of this type of enterprise.

This study also concluded that the rate of increase in the number of small and medium enterprises is limited, due to the relative scarcity of private resources that help them cover their exploitative and expansionary needs. The study also recommended the creation of an institutional system that responds to all the radical changes imposed by financial and economic transactions.

Key Words: Minor and medium-sized institutions, Finance, support bodies, Algeria.

1. مقدمة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم وأكبر القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معدلات نموها وإمكانياتها، تنمية ودعم هذا القطاع الحيوي الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي، فبفعل التطور السريع في التكنولوجيا والمعلوماتية وطرق الإنتاج والتسويق اشتدت المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، هذه الأخيرة التي يجمع الاقتصاديون على أهميتها ودورها في التوظيف والاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من هذه الدول، أولت اهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، وقد تجسد الاهتمام بهذا القطاع بإنشاء العديد من الهيئات التي كلفت بتطوير هذا النوع من المؤسسات، حيث أثمرت الجهود المبذولة في مجال النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد معتبر في أعداد هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي اتساع أدوارها الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم الجهود الرامية فيما يخص إذابة العراقيل المرتبطة بالتمويل المالي والبنكي وتخفيف القيود المرتبطة بذلك، لاسيما فيما يخص الضمانات، إلا أن العملية يتخللها الكثير من الصعوبات نتيجة تصادمها بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات البيروقراطية وغياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض ومحدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عمليات الائتمان بسبب عدم الاستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة مما يحد من استمرارية وديمومة هذه المؤسسات.

2. إشكالية البحث

على ضوء ما سبق فإن هذه الورقة البحثية تسعى إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفيما تبرز أهم عوائق تمويلها ؟

3. تساؤلات البحث

تم تعزيز السؤال الرئيسي لهذه الورقة بأسئلة فرعية تتلخص في النقاط التالية:

- ما هي آثار وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟
- كيف تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جغرافيا الجزائر؟
- فيما تتمثل مختلف برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

4. فرضيات البحث

يمكن القول أن ضعف معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والارتفاع النسبي لمعدل وفاة هذا النوع من المؤسسات راجع إلى العوامل التالية:

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبة في الحصول عن التمويل من المصادر الخارجية وتزداد درجة الصعوبة كلما صغر حجم المؤسسة.
- لا توجد سياسة لضمان ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبيئة أعمال هذه المؤسسات لا تساعد على ذلك.

- تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بانخفاض الوعي والكفاءة الإدارية، والخبرة العملية، التي يمكن على أساسها تقييم جدارتهم الائتمانية.
- ضعف آليات الدعم والتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور هذه الأخيرة، وتدني خدمات صناديق ضمان القروض في زيادة حصة هذه المؤسسات من التمويل البنكي.

5. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، واستعراض إستراتيجية دعم وتطوير هذه المؤسسات والآليات والبرامج المعتمدة لضمان ديمومتها، وإبراز مشاكلها وعوائق تمويلها التي تهدد استمرارها في مزاولة نشاطها.

6. منهجية البحث:

لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإحاطة بمفهومها وأهميتها وآثارها على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في دراسة البيانات والجداول المختلفة.

وقد قمنا بتقسيم هذا الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور جاءت على النحو التالي:

- **المحور الأول:** الإطار ألمفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **المحور الثاني:** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- **المحور الثالث:** إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نلاحظ اختلاف التعاريف المقدمة من بلد إلى آخر، وهذا يعود إلى اختلاف منظور كل بلد إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها؛ بالإضافة إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها، ومن هنا سنتطرق إلى أهم المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم سنحاول ذكر بعض التعاريف لبلدان وهيئات دولية:

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: "حسب قانون المؤسسة المصغرة والمتوسطة لسنة 1953 عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى وتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل (أحمد و برهم، 2007، صفحة 286) .

2. تعريف اللجنة الأوروبية : " استنادا إلى تصريح مجلس الاتحاد الأوروبي لا يمكنه إعطاء تعريف عام للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، لأن مفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة يكون عدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل (قريشي، 2006، صفحة 39).

3. تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: قامت السلطات الرسمية في الجزائر بضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تعريف الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال القانون 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها:" المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا تتجاوز المجموع السنوي 100 مليون دينار. أما المؤسسة المتوسطة فهي : " المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 عاملا وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار، أو يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و 500 مليون دينار" (القانون و 01/18، 2001).

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

المعيار / المؤسسة الصناعة	عدد العمال عامل	رأس المال مليون دينار	رقم الأعمال مليون دينار
مؤسسات مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسات صغيرة	من 10 الي 49	من 20 إلى 200	من 10 إلى 100
مؤسسات متوسطة	من 50 الى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، و يمكن إبراز هذه الخصائص في (أوصيف و علماوي، صفحة 06):

1. سهولة التأسيس: تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات.

2.استقلالية الإدارة ومرونتها: تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديد.

3. إتاحة فرص العمل: بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج و تشغيل غير معقدة تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهارتها وبمستويات إنتاجية مختلفة.

4.القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة: يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور, وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين, بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها؛

5. أداة للتدريب الذاتي: تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية؛ مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات.

6. ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل, ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين؛

7. غلبة الطابع المحلي : تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود و مميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.

7. تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي: تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا, فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية, ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة...، وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية.

8. قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر: تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.

ثالثا: طبيعة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خلية حركية تتفاعل مع المحيط، تؤثر وتتأثر به، وحياتها ونموها يتوقفان على مدى فهمها وتفاعلها مع القوى الخارجية التي تؤثر فيها؛ ولكي تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التحكم في قيود المحيط الذي تنشط فيه، يرى "جوليان ومارشيسني" Julien et Marchesnay " بأنه لا بد أن تتوفر ثلاثة أنواع من المرونات لدى هذه المؤسسات، هي (سلطاني، 2018، الصفحات 44-45) :

1. المرونة العملية: والتي تناسب الموارد الداخلية للمؤسسة، حيث أن تعدد الثقافات والقيم للموارد البشرية داخل المؤسسة يسمح لهم بالتكيف مع احتياجات المدى القصير لمؤسستهم.

2. المرونة التنظيمية: والتي تساعد المؤسسة على قابلية التكيف مع مختلف الحالات، وعليه فإن هذه المرونة تكون في المستويات العليا، وتتعلق بالوظائف التنظيمية الأكثر أهمية.

3. المرونة الإستراتيجية: والتي تقيس درجة حرية التصرف داخل المؤسسة، من أجل تثبيت وإنجاز أهدافها؛ ويتم تحليل هذه المرونة وفق المدى الطويل، حيث أنها تعمل على الربط المباشر لاحتياجات المحيط مع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أنها تبين درجة إرادة المؤسسة وفق حرية الأعمال تجاه المحيط.

وهناك العديد من القضايا الأساسية التي تحد من تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكفاءة وفعالية، كالإمكانيات والموارد القليلة التي تتمتع بها، والتي لا تسمح لها بتطبيق مفهوم التسيير بالتجربة، وحذف الأخطاء أو بالخبرة أو بالأنشطة، لأن المخاطرة عالية جدا والمنافسة في تزايد مستمر، والحظ وحده غير كاف لتحقيق الأهداف؛ لذلك من الضروري تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة

منظمة ومنطقية، فهناك العديد من هذه المؤسسات التي تعلن إفلاسها وخروجها من السوق بسبب فشل إدارتها وسوء تسييرها؛ وعليه فإنه على هذا النوع من المؤسسات الاعتماد على الأساليب العلمية في التخطيط والتوجيه والرقابة والأنشطة التسييرية الأخرى.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1. المؤسسات الخاصة : تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزء الأكبر من إجمالي المؤسسات في الجزائر بنسبة تقدر بحوالي97.7 % ، حيث تتركز بشكل كبير في قطاعات الخدمات والأنشطة الحرفية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم(02) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات سنة 2018

قطاع النشاط	العدد	النسبة
الفلاحة	6877	0.629
المحروقات، الطاقة المناجم والخدمات المتصلة	2936	0.269
البناء والأشغال العمومية	182477	16.969
الصناعات التحويلية	97728	8.942
الخدمات	338201	51.367
الأنشطة الحرفية	241494	22.096
المجموع	1092908	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p09.

نلاحظ من خلال الجدول و الذي يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات سنة 2018 أن الحصة الكبرى كانت من نصيب قطاع الخدمات، حيث أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تنشط في قطاع الخدمات وذلك لسهولة تمويلها و لسهولة نشاطها في الاقتصاد الجزائري، يليها قطاع الأنشطة الحرفية من خلال تشجيع الدولة على اقتحام هذا النشاط و الذي تقدم له الدولة تسهيلات جمركية مرافقة لضمان نجاحه ، بعدها قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 16.969% حيث أن المؤسسات التي تنشط في مجال البناء و الأشغال العمومية هي مقاولة من الباطن ، أي مساعدة للشركات الكبرى في مجال البناء .

2.المؤسسات العمومية: بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والتي تتميز بحجمها الضعيف والمقدر ب 0.02 % من مجموع المؤسسات الموجودة في الجزائر، فنلاحظ أنها تتركز في القطاعات الصناعية والخدماتية وقطاع الفلاحة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (03) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب القطاعات سنة 2018

قطاع النشاط	العدد	النسبة
الفلاحة	75	28.63
المحروقات، الطاقة المناجم والخدمات المتصلة	65	24.81
البناء والأشغال العمومية	96	36.64
الصناعات التحويلية	24	9.16
الخدمات	262	100
الأنشطة الحرفية	241494	22.096

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية الأكبر كانت في قطاع الخدامات نظرا لأهمية هذا القطاع بالنسبة للدولة، من خلال توفير أهم ما يحتاجه المواطنين في مجال الخدمات نتيجة زيادة الطلب عليها و بشكل كبير، بالإضافة إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية ، و الذي كان له نصيب نسبة تقدر بـ 36.64% وهذا نتيجة المشاريع العديدة التي أطلقتها الدولة في هذا المجال والمتمثلة في السكنات بجميع صيغها في المدن الجديدة، وتحديث شبكة الطرقات، ثم يليها قطاع الفلاحة بنسبة 28.63% وهذا لتوجه الدولة الجزائرية لتشجيع هذا القطاع المهم كبديل لقطاع المحروقات سعا منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة المشاريع المنجزة في الجنوب لتشجيع الفلاحة الصحراوية، كما كان قطاع المحروقات الطاقة المناجم والخدمات المتصلة نصيب معتبر بنسبة % 24.81 وهذا تشجيعا من قبل الدولة لتحقيق اكبر قدر من المناولة في هذا القطاع الحساس و المهم، ثم تليه قطاع الأنشطة الحرفية بنسبة 22.096 % من خلال تبني وزارة السياحة و الصناعات التقليدية برنامج تنموي يهدف إلى إحياء و المحافظة على الموروث التقليدي من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال الحرف التقليدية، نلاحظ ان قطاع الصناعات التحويلية كان هو الأقل نسبة وهذا راجع لضعف الخبرة و مجال التخصص لمؤسساتنا في هذا المجال .

3. التركز الجهوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنحاول في هذا الإطار إبراز تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر مختلف ولايات الوطن:

جدول رقم (04): ترتيب الولايات الأكثر تركزاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2018.

الترتيب	الولاية	العدد	معدل التركز
01	الجزائر	69721	23
02	تيزي وزو	38309	34
03	بجاية	31391	34
04	وهران	29737	20
05	سطيف	28586	19
06	تيبازة	28565	48

07	بومرداس	23970	30
08	البليدة	22029	22
09	قسنطينة	19910	21
10	باتنة	16081	14

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p37.

نلاحظ من الجدول أعلاه، التركز الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية، حيث يشير تقرير وزارة الصناعة أن وجود 438260 مؤسسة في المناطق الشمالية، 136899 مؤسسة في منطقة الهضاب العليا، وحوالي 53060 مؤسسة في المناطق الجنوبية أو ما يمثل نسبة 08 بالمائة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويعود سبب وجود كم كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال إلى توفر عوامل نشاط المؤسسات وتوفر المواد الأولية والطرقات ووسائل التسويق، وقربها كذلك من الموانئ البحرية مما يسهل عملية استيراد المواد الأولية الداخلة في عمليات الإنتاج، أو تصدير المنتجات نهائية الصنع إلى الخارج.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

إنَّ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية ناتج من دورها في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في القيمة المضافة وكذا الناتج الداخل الخام، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاد الجزائري.

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقي بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها في عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، إضافة إلى إحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

الجدول رقم (05): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة مساهمتها في التشغيل إلى إجمالي العمالة

السنة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	نسبة مساهمة م ص م في التشغيل إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا
2010	482892	619072	557	**18,2**
2011	511856	659309	572	**17,96**
2012	550511	711832	557	**18,17**
2013	601583	777816	557	**18,56**
2014	852053	852053	542	**21,07**
2015	716895	934569	532	**22,38**
2016	1 022 231	1022621	390	**23,43**

2017	1074436	1074503	267	**24,78**
2018	1092908	1093170	262	**24,04**
2019	852168	852168	542	**21.05**
2020	716895	934569	532	**21,38**

المصدر: وزارة م ص م ص ت، 2010 – 2020.

من خلال الجدول، يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشهد ارتفاعاً كبيرًا من سنة لأخرى، حيث بلغ تعدادها في سنة 2010 إلى 619072 مؤسسة، إلى أن وصل إلى حوالي 1092908 سنة2018 ، أي بزيادة جد معتبرة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فهي تشهد تراجعاً مستمراً ابتداء من سنة 2010 ، وهذا التراجع ناجم عن تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام، حيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام، عنصراً أساسياً في انخفاضها، لتصل إلى 262 مؤسسة 2018.

أما فيما يخص نسبة عدد العمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العمالة المشتغلة في الجزائر فعرفت تطورا خلال الفترة 2010 -2018 إذ قدرت النسبة سنة 2010 ب 18,2 % لترتفع إلى أكثر من 24 % سنة 2018 ، وهذا نظرا للجهود المبذولة لتدعيم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما نلاحظ ا نهاته النسبة انخفضت بنسبة معتبرة و ذلك نظرا لتداعيات جائحة كورونا على العالم بأسره و الجزائر خاصة ، وذلك بانخفاض نسبة المؤسسات الخاصة بسبب تدابير الغلق و التي مست جميع المؤسسات، بالإضافة الى تضرر العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة المؤسسات الحديثة الناشئة ، رغم جهود الدولة الجزائرية في دعم و تعويض هاته المؤسسات بسبب تدابير الغلق.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي في خلق القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام في الجزائر، فقد وصلت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة إلى 9.237.87 مليار دج سنة 2015 ، وتظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع خلال الفترة 2010–2020

السنة	الزراعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والمواصلات	الخدمات	الفندقة والإطعام	الخدمات
2010	1015.19	1071.75	988.03	122.37	114.39	2.59
2011	1173.71	1262.57	1049.77	137.59	121.43	2.60
2012	4277	22.1422	30426	31371	22590	1764
2013	4458	05.1470	41722	34463	23649	1834

2014	4885	11.1563	45531	40874	25634	1918
2015	6599	179303	56554	325625	34651	2177
2016	6877	182477	57926	338201	35926	2191
2017	6942	189688	58127	339521	36298	2245
2018	7165	195475	59245	341265	37354	2299
2019	6845	182566	57845	338465	36845	2184
2020	9722	181432	56721	324532	35517	2065

Source : Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,bulletin d'information Statistique,N°12 jusqu'à N° 25,indicateur des -années suivante 2007-2018., indicateur des années 33N° **bulletin d'information Statistique**, - Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الحصة الهامة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج الداخلي الخام، بحيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل أكثر من 80 % من هذه النسبة مقارنة بالمؤسسات العمومية، وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 ب 83.8 %، وهي تتوزع في النشاط الفلاحي والتجارة والبناء والخدمات، وتزامنا مع ذلك التزايد، سجلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية مستوى أقل من 15%، وهذا ما يؤكد على ضرورة أهمية الاهتمام بهذه المؤسسات حتى لا تؤول إلى الزوال، إضافة لذلك فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه عام تساهم في المتوسط بنسبة 48 % من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة قريبة جدًا من النسب المحققة في الدول المتقدمة.

كما نلاحظ ان نسبة القيمة المضافة خلال سنتي 2019و 2020 تراجعت نوعا ما وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا، والتي مست بشكل كبير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة القطاع الخاص بدرجة اكبر، مما أدى إلى غلق عدد كبير منها وإعلانهم الإفلاس.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الصادرات في الجزائر

يسيطر قطاع المحروقات على تركيبة الميزان التجاري في الجزائر، حيث تجاوزت نسبة هذا القطاع في العديد من السنوات نسبة 98 وهذا ما يجعل الجزائر عرضة للعديد من الصدمات الخارجية المرتبطة بتدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولذلك فإن تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل خيارا هاما للرفع من حصة الصادرات خارج المحروقات، والجدول أدناه يشير إلى حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصادرات الجزائرية.

جدول رقم (07): تطور الصادرات خارج المحروقات للمدة (2010–2018) الوحدة: مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات بمليون دولار	1390.40	1771	1922	1772	2623	1811.58	1643.22	807.91	1123.13	605.52	600.10

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME (2010-2020).

سعت الدولة لتوجيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عالم التصدير، من خلال العديد من التشريعات وتوفير مؤسسات خاصة بمتابعة عمليات التصدير والولوج إلى الأسواق الدولية، وتسهيل العمليات المالية والبنكية المرافقة لتصدير المنتجات المختلفة إلى الخارج، إلا أن الواقع في الحقيقة لا يعكس هذه الجهود، وهذا لأن مستوى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات لا يزال ضعيفاً، حيث انتقل من 1390.40 مليون دولار سنة 2010 إلى 2.623 مليون دولار سنة 2014 لتنخفض بعدها إلى 1.123.13 مليون دولار سنة 2018، بفعل الأزمة المالية الأخيرة التي عرفتها البلاد نتيجة تراجع أسعار المحروقات، وزيادة بعض الضغوط الضريبية على المؤسسات، بالإضافة إلى انخفاض مستوى التحفيزات المقدمة (عبد و حساني، 2019، صفحة 105).

كما لاحظنا انخفاض الصادرات خارج المحروقات في سنتي 2019 و 2020 بسبب جائحة كوفيد19 ،و هذا بسبب إجراءات الغلق التي مست جميع بلدان العالم .

المحور الثالث: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تعريف التمويل

يعرف التمويل بمفهومه العام بأنه لجوء المؤسسات إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى انه " نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي" (هشام، 2012، صفحة 29).

وهناك من الاقتصاديين من يرون أن للتمويل معنيان وهما معنى حقيقي ومعنى نقدي:

أ. المعنى النقدي: نقصد به الحصول على الأموال النقدية اللازمة من اجل توفير الموارد الحقيقية وذلك بهدف خلق رؤوس أموال جديدة.

ب. المعنى الحقيقي للتمويل: فهو يتمثل في توفير الموارد والمتمثلة في السلع والخدمات وتخصيصها لأغراض التنمية أو لبناء طاقات إنتاجية وكذا إنشاء مشروعات استثمارية وتكوين رؤوس أموال جديدة.

2. تعريف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقصد بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تدبير الأموال اللازمة للقيام بنشاطاتها وتعتمد هذه المؤسسات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها، فإذا لم تف بذلك اتجهت تلك المؤسسات إلى غيرها من يملكون فائض من الأموال لسد هذا العجز (خبابة، 2013، صفحة 206).

وعليه فإن التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني الحصول على الأموال اللازمة عند الانطلاق أو التشغيل أو عند تجديد تجهيزاتها وتحديثها أو توسيعها.

ثانيا: أنواع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تقف أمام تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام أصحاب هذه المؤسسات لتمويل إنشاء وتوسيع وتجديد مختلف استثماراتهم:

1. التمويل قصير الأجل

يقصد بالتمويل قصير الأجل هو أن تحصل المؤسسة على أموال من الغير بشرط ردها إلى أصحابها خلال فترة لا تتعدى سنة واحدة، ويمكن تقسيمه إلى نوعين (عمران، 2007، صفحة 14):

أ. الائتمان المصرفي: يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ امن المال، أو تقديم تعهدا من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته، وذلك لقاء فائدة يحصل عليها البنك.

ب. الائتمان التجاري: هو تمويل قصير الأجل وهو أن يقوم البائع بالبيع لأجل للمشتري (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا)، وبالتالي فالبائع مانح الائتماني ضمن رفع مبيعاته وبالتالي زيادة أرباحه والحفاظ على وفاء عملائه، أما المشتري الحاصل على الائتمان فيستمر في مزاولة نشاطات هو يحصل على المزايا التالية:

- عدم تحمل التكاليف التشغيلية للائتمان.
- السهولة في الحصول على الائتمان التجاري من حيث الإجراءات العملية.

2. التمويل متوسط الأجل

وهو يعبر عن القروض التي يتم تسديدها في فترة بين السنة والعشر سنوات، وينقسم إلى نوعين (هشام، 2012، صفحة 35):

أ. القروض المباشرة : وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض، وان كانت قروض البنك عادة ما تتراوح بين سنة والخمس سنوات، في حين إن قروض شركات التأمين تتراوح بين5 و 15 سنة.

ب.**التمويل بالاستئجار:** قد تلجأ المؤسسة إلى استئجار الأصول وذلك من أجل تلبية حاجاتها من التمويل طويل الأجل بدل من حيازتها، لأنه من المعروف أن حيازة هذه الأصول مكلفة بالنسبة للمؤسسة، وإقبال المؤسسة على شراء هذه الأصول يؤدي إلى تجميد مقدار كبير من الأموال، فبإمكان الشركات أن تحصل على الخدمات الاقتصادية التي يقدمها أصل ثابت من دون أن تشتري هذا الأصل ويكون عن طريق الاستئجار لفترة زمنية محددة.

3.التمويل طويل الأجل

تلجأ إليه معظم المؤسسات من اجل تغطية الإنفاق اللازم لشراء الأصول الثابتة، وتتكون مصادره من:

أ. أموال الملكية : تتكون هذه الأموال من الأسهم العادية والممتازة، الأرباح المحتجزة.

ب. أموال الاقتراض : تتكون هذه الأموال من القروض طويلة الأجل والسندات.

ثالثا: أجهزة وهيئات إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار تشجيع وترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تم الاعتماد على مجموعة من الهياكل لدعم وتحفيز هذه الشركات ووضع تشريعات قانونية محفزة لذلك، من بينها:

1. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق ل 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (المرسوم التنفيذي رقم 94 -07، 188 جويلية 1994 ، ص 05)، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعمل على دعم وتوسيع النشاطات لفائدة الشباب الذين فقدوا وظائفهم لسبب اقتصادي، في حدود مالية تقل عن 20 مليون دج، حيث يعمل الصندوق على منح هذه النشاطات هبة تتراوح ما بين29-28 بالمائة من تكلفة المشروع، كما يضمن الصندوق المستفيد من قرض بنكي في حدود 70 بالمائة، في حين تكون المساهمة الشخصية من 1 إلى 2 بالمائة من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى الإعفاء من ضريبة على القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية للمشاريع قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال.

جدول رقم (08): عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق (CNAC) خلال السداسي الأول سنة 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	المبلغ مليون دينار
الفلاحة	637	2977.87
الصناعة الحرفية	352	1465.28
البناء والأشغال العمومية	62	347.16
الموارد المائية	01	9.92
الصناعة	120	766.92
الصيانة	15	67.62
الصيد البحري	19	148.96
الأعمال الحرة	66	371.16
الخدمات	164	757.64
نقل البضائع	01	2.15
المجموع	134	6914.68

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33, Algérie novembre 2018, p30.

عرفت المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تراجعاً سنة 2018 مقارنة بالسنة السابقة، حيث انتقلت من 1681 مشروع خلال السداسي الأول من سنة 2017 إلى 143 مشروع خلال نفس الفترة من سنة 2018 ، كما تراجعت العمالة المقابلة لهذه المشاريع من 4221 عامل إلى 3582 عامل، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على تراجع حصص الصندوق الموجهة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **2. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: (ANADE)**

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 329 – 20 المؤرخ في 2020 / 11 / 22 والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96 296 –المؤرخ في: 1996 / 09 / 08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .وهي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص مكلفة بتشجيع وتدعيم وم ا رفقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة .يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها، من:

- ✓ مساعدة مجانية(استقبال إعلام مرافقة تكوين.)
- ✓ امتيازات جبائية.
- ✓ الإعانات المالية(قرض بدون فائدة.)

ثانيا :مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE):

- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع التي تمنحها الوكالة بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- ✓ تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي
- ✓ المشاريع الاستثمارية، كما تقوم أيضا بتنظيم دورات تدريبية لتكوينهم وتحديد معارفهم في التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.
- ✓ دعم ومرافقة وتقديم المساعدة ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، تطبيقا لخطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- ✓ إضافة إلى مهامها المحددة في قانونها الأساسي فإن الوكالة مكلفة أيضا:
- ✓ إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب وتحيينها دوريا .
- ✓ تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني.
- ✓ السهر على عصرنة عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي .
- ✓ تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
- ✓ تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.

ثالثا :أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: (ANADE)

- ✓ تعزيز ودعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع.
- ✓ تشجيع أنواع الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاولاتية .

- ✓ تطوير أشكال التعاون مع محيط المؤسسات المصغرة.
- ✓ تسهيل إجراءات استحداث المؤسسات المصغرة.
- ✓ تشجيع بروز المشاريع المبتكرة.
- ✓ تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة.
- ✓ ضمان ديمومة المؤسسات وم ا رفقتها.
- ✓ تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.
- ✓ العمل على جعل المؤسسات المصغرة عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي.

الجدول رقم (09) : توزيع التمويل الممنوح من قبل (ANADE) حسب القطاعات الاقتصادية

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة والصيد البحري	15171	3686	6705	8255	10487	6862	3479	3565	3644	3788	3866
الصناعات التقليدية	21979	3559	5438	4900	4255	2170	320	654	710	780	810
البناء والأشغال العمومية	9818	3672	4375	4347	5106	3838	1672	1788	1858	1952	2010
الصناعة والصيانة	10807	2118	3301	3333	6614	4913	2720	2864	2899	2955	3065
الخدمات	79080	29228	45167	21192	12944	4688	2355	2584	2699	2788	2845

Source : http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques

يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه تقارب التمويل الممنوح لمختلف القطاعات المعنية مع استئثار قطاع الخدمات بالحصة الأكبر من التمويل نظرا لعدم تخصصه و سهولة تمويليه بالإضافة إلى سهولة العمل فيه مقارنة مع باقي القطاعات، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي شهد تمويله تطورا ملحوظا وهذا تشجيعا من قبل الدولة لهذين القطاعين واللذين تعول عليهما خارج نطاق المحروقات ، لما لهما من دور كبير في دفع عجل التنمية الاقتصادية في البلاد، ويبقى القطاع الصناعي الأضعف من حيث نسبة الحصول على التمويل والذي يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في هذا القطاع الذي يتطلب في العادة موارد مالية كبيرة تفتقر إليها في الغالب هذه المؤسسات.

3.الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (L'ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحور أساسا على إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي حيث هناك نظامين من الامتيازات، الأول يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة خارج المناطق المراد تطويرها، أما الثاني هو النظام الاستثنائي الذي يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة في المناطق المراد تطويرها، والتي ترقى لاهتمام خاص من الدولة، وتتواجد الوكالة على كامل تراب الوطن من خلال الشباك الوحيد اللامركزي الذي يتمثل في بنية تضم الممثلين المحليين للوكالة والمنظمات والإدارات المعنية بالاستثمار ويحوي جميع تفاصيل الاستثمار مثل: (السجل

التجاري والضرائب، والجمارك، والعقار ...)، فهي تحرص على أن تكون المخاطب الوحيد لصاحب المشروع من أجل التخفيف والتسهيل في الإجراءات الإدارية المتعلقة بمشروع الاستثمار.

الجدول رقم (10): المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	226	%5.48	82833	%4.94	9292	%6.48
البناء	927	%22.47	121535	%7.25	12300	%8.58
الصناعة	2293	%55.59	1038684	%61.97	92211	%64.34
الصحة	122	%2.96	55478	%3.31	4601	%3.21
النقل	3	%0.07	1617	%010	132	%0.09
السياحة	299	%7.25	310079	%18.50	17407	%12.15
الخدمات	255	%6.18	65923	%3.93	7377	%5.15
المجموع	4125	%100	1676149	%100	143320	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار، تاريخ التصفح : 2020/11/15.
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

4. الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM)

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل:

– الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة – مقاول): هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100،000 دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد أولية لانطلاق النشاط، وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

– الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة – بنك – مقاول): هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج، (قرض بنكي بنسبة 70 ٪، سلفة الوكالة بدون فوائد 29٪، 1 ٪، مساهمة شخصية)، وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهظاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة الإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 33-111 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011 وتستفيد

المشاريع الممولة من الوكالة بإعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات، وإعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث سنوات، كما تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية ومن جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛ ويمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء وتخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات ، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات ، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي (70 ٪، 50 ٪، 25 ٪) على التوالي.

رابعا: صعوبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات والمشاكل نجد:

1. صعوبات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي:

أ. مشكلة الحصول على البدائل التمويلية الأخرى: في ظل عدم قدرة هذه المؤسسات في الجزائر على الحصول على القروض المصرفية بالشكل الكافي، والتي تعد مصدرا تمويليا هاما بعد التمويل الذاتي، تجد هذه الأخيرة نفسها مجبرة على البحث على مصادر تمويلية أخرى قد تكون بديلة عن القروض المصرفية، ونجد من أمثلة هذه البدائل التمويلية: قرض الإيجار، رأس مال المخاطر، التمويل الإسلامي وغيرها من المصادر التي تسمح

لها بممارسة نشاطها الاقتصادي وتضمن معه استمراريتها، ويمكن تفسير ذلك بالغياب شبه التام للمنتجات المالية وعدم تنويعها سواء من قبل البنوك التجارية أو المؤسسات المالية المتخصصة، والتي يعد نشاطها المالي في الجزائر حديثا ومحدودا، مثل نشاط رأس مال المخاطر الذي تم تنظيم التعامل به منذ سنة 2006 ، وقرض الإيجار الذي سن المشرع الجزائري بشأنه أول نص قانوني سنة 1996، وتتمثل صعوبات التمويل المتعلقة بالمؤسسة فيما يلي (خوني، 2010، صفحة 197):

- ضعف القدرات الذاتية على التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم كفاءة الإدارة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عبارة عن شركات تضامن أو ذات مسؤولية محدودة، وهي ذات طابع عائلي يخلط أصحابها بين المؤسسة والأموال الخاصة بهم مما يؤدي إلى تسيير غير كفؤ للنقدية وإفراط في سحب الأرباح النقدية من المشروع مما ينتج عنها مشاكل مالية.
- عدم الاهتمام بالنظم المحاسبية في المؤسسة بشكل كبير.

ب. صعوبة التأمين على القروض: تشكل أيضا نقطة حساسة قد تحد من تدخل البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالرغم من إنشاء هيئات متخصصة، فنجد على سبيل المثال لا الحصر كلا من صندوق ضمان قروض الذي أنشئ سنة 2002 والذي تصل فيه النسبة الأقصى للضمان الممنوح إلى 80 % من قيمة القرض (**FGAR**) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحصل عليه، على أن

تمتد مدة الضمان إلى سبع سنوات في حالة قرض كلاسيكي وعشر سنوات في حالة قرض الإيجار، إضافة إلى صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**CGCI**) الذي يغطي نسبة 80 % من قروض وفوائد المؤسسات حديثة النشأة، ونسبة 60 % في حالات توسيع أو تجديد الاستثمارات، مع اشتراط أن يكون الحد الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج.

ج.الضرائب والتأمينات والتعريفات الجمركية: أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات والمصالح والضرائب والجمارك مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل انه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك تزايد أعباءها (مشري، 2011 ، صفحة 21).

د. افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي الخبرات اللازمة في تمويل نشاطهم: تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بانخفاض الوعي والكفاءة الإدارية، والخبرة العملية، فليس لدى الشباب وصغار المنظمين عند بدء نشاطهم – وهم الفئة التي تشتد حاجتها إلي معظم الدعم الحكومي والمالي– تاريخ ائتماني يمكن على أساسه تقييم جداراتهم الائتمانية، كما أنه من الصعب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة جذب العمالة الماهرة الضرورية، والحصول علي التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالإنتاج والتسويق ومدخلات الإنتاج والمساحات اللازمة لإقامة منشاتهم، كما أنها ذات قدرة محدودة علي إعداد دراسات الجدوى وخطط العمل وفقا لمتطلبات مؤسسات التمويل (دوابه، 2006، صفحة 07).

2. صعوبات التمويل المتعلقة بالنظام المالي في الجزائر

وتتمثل فيما يلي:

- **ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد:** ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها (أنفال و جمعة، 2019، صفحة 226):
  - غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى؛
  - المركزية في منح القروض؛
  - نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛
  - ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.

ب.عدم كفاية الضمانات: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة المبالغة في طلب الضمانات من قبل هيئات ومؤسسات التمويل المختلفة، خاصة البنوك التجارية التي قد تصل قيمة الضمانات المطلوبة فيها ثلاثة أضعاف قيمة القرض المطلوب، وتشمل هذه الضمانات كل أنواع الأصول ذات القيمة المعتبرة والتي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفيرها، ومنها العقارات كأحد أهم الضمانات التي تشترطها البنوك، غير أن هذه الأخيرة تدرك المخاطر المتعلقة بالعقارات في الجزائر وطول الإجراءات المتعلقة بنقل ملكيتها، أما فيما يتعلق ببقية الضمانات فتعد المساهمة الشخصية التي تتراوح ما بين 5 % إلى10 % وقد تكون أكثر، إجبارية للحصول على التمويل المطلوب، وقد يتطلب الأمر في بعض الحالات وجود ضمانة معنوية تتمثل في الكفيل، إلى جانب الضمانات المالية ممثلة في الأوراق المالية من أسهم وسندات وغيرها.

ج. قصور السوق المالي: يعتبر السوق المالي من أنجع وأكفأ مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص قصد الاستفادة من التمويل المباشر، وهذا في حالة قصور مصادر التمويل التقليدية وخاصة القروض البنكية التي تتطلب تقديم ضمانات كافية لا تتناسب ومحدودية أصولها، إلا أن وجود هذه السوق في الجزائر وبالرغم من الإجراءات المتخذة في هذا المجال يبقى افتراضيا وغير فعال، سوق تعوزها الحركية والنشاط الحقيقي، وهو ما يمكن أن نستشفه من خلال تصفح موقع بورصة الجزائر أين يمكن العثور وبكل وضوح على سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون أي معلومات تذكر فيما يتعلق بالمؤسسات المسعرة أو نشاط السوق، وهو ما يطرح الشكوك حول مدى جاهزية بيئة الأعمال الجزائرية لاحتواء مثل هذا المصدر التمويلي الحديث واستغلاله من أجل تقديم تمويل إضافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (محمد و عزوز، 2017، صفحة 08).

الخاتمة:

من خلال ما تم طرحه يمكن القول أنه لا من شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور كبير في التنمية الاقتصادية، وعليه سعت الجزائر إلى خلق بيئة مناسبة لنشأة هذه المشاريع وتوفير كل العوامل المساعدة على استمراريتها وديمومتها، وهذا يعتبر من العوامل الأساسية المساعدة في نجاحها، وقد تجسد اهتمام الجزائر بهذا القطاع من خلال خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات المالية والاقتصادية.

لكن ورغم كل الجهود المبذولة في هذا الإطار، مازال معدل تزايد أعداد هذه المؤسسات محدودا، كما لا تزال هذه المؤسسات تعاني من عدة صعوبات، سواء كانت صعوبات إدارية وتنظيمية أو كانت صعوبات تمويلية لهذا النوع من المؤسسات وفي مختلف مراحل تطورها، نظرا للندرة النسبية للموارد الخاصة التي تساعدها على تغطية حاجياتها الاستغلالية والتوسعية، وهذا بسبب نفور الدائنين من تقديم التمويل لها، بفعل نقص الضمانات التي تسمح بتغطية مخاطرها من جهة، وقلة الأموال الخاصة التي تعبر عن مدى استعداد المؤسسة لتحقيق المشروع وتحمل المخاطر الناتجة عن استخدام الأموال المقترضة من جهة ثانية.

الاقتراحات والتوصيات:

- القضاء على مشكل التمويل باهتمام البنوك بهذا القطاع وتطويره وتكييف النظام المصرفي لما يخدم هذا القطاع، وإقامة سوق للأوراق المالية الإسلامية في الجزائر؛
- عقد دورات وندوات علمية لتوعية وإعادة تأهيل وتدريب العاملين ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار مسعى تطوير نظام التمويل في الجزائر تحت إشراف وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة من اجل وضع برامج تكوين اتجاه مسيري المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنوك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية.
- إصدار تشريعات قانونية مشجعة ومحفزة للاستثمار وتفعيلها على أرض الواقع بإلغاء العراقيل البيروقراطية بتزويدهم بالمعلومات الخاصة بمناخ الاستثمار وبيئته، وتقديم دراسات فرص الاستثمار لهم، ومنحهم بعض الامتيازات التمويلية والضريبية والإدارية؛
- توفير قاعدة بيانات ومعلومات على شبكة الانترنيت وتحيينها كلما دعت الحاجة.

قائمة المراجع:

- مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتوثيق والتوريدات ، الأردن، 2007 ، ص 286.
- إلياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 39.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 01/18 المؤرخ في 12/12/ 2001، الجزائر.
- أوصيف لخضر، علماوي أحمد، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، على الموقع :https ://efpedia.com
- محمد رشدي سلطاني، المقاربات النظرية للقدرات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 03-2018 ص 44-45.
- عبد الرحمان عبد القادر وحساني بن عودة، تقييم إستراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 07 - العدد: 02 / جوان 2019 ص 105 .
- بن عزة هشام، دور القرض الايجاري "leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران2012/2011 ص 29.
- عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013 ص 206.
- عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2007/2006 ص 14.
- رابح خوني، نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فوائد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019 ، ص 197.
- محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011 ، ص 21.
- أشرف محمد دوابه ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يوم 18/17 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ص 07.
- أنفال نسيب وجمعة خير الدين ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 13 ، العدد: 01 ، السنة: 2019 ص 226.
- مداحي محمد، عزوز محمد، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يوم 07/06 ديسمبر2017، جامعة حمة لخضر الوادي، ص08.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار، تاريخ التصفح : 2022/10/15. http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME, Données du 1er semestre 2018, N°33**, Algérie novembre 2018, p37.
- Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, bulletin d'information Statistique, N°12 jusqu'à N° 25,indicateur des -années suivante 2007-2014., indicateur des années 33N° **bulletin d'information Statistique**, - Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,2018.